وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبتين

إيمان بوعافية

سليمة عطالله

تحت عنوان:

# دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك

## -دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA-وكالة المسيلة

إشراف الدكتور

سعودي عبد الصمد

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| | | رئيسا |
| | | مشرفا ومقررا |
| | | مناقشا |

السنة الجامعية: 2019-2020

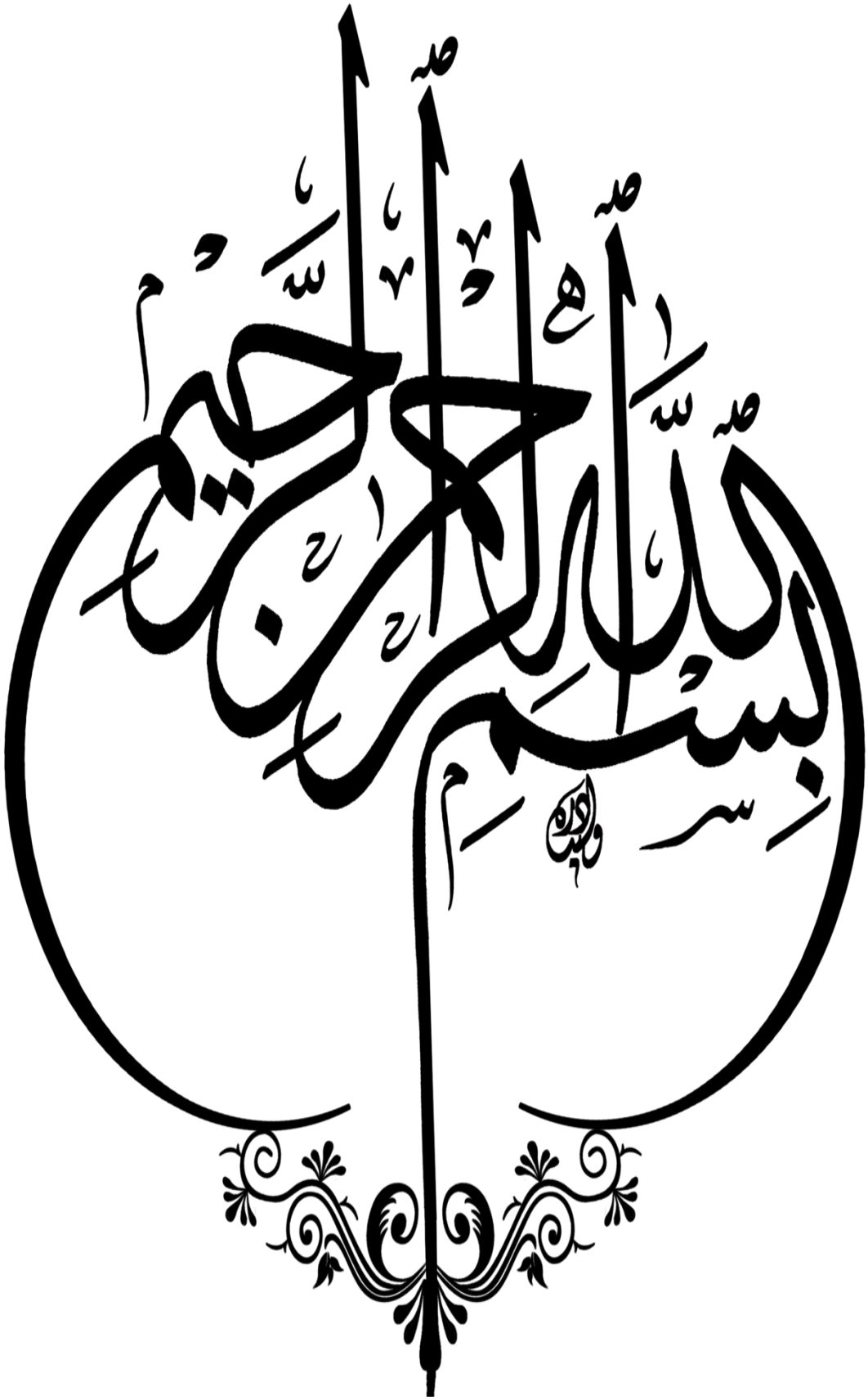

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

"لله الشكر أولا وأخيرا ومنه التوفيق في كل شيء وحده لا شريك له ربي الكريم".

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونحن على ذلك لشاهدين.

وأتقدم بشكري للأستاذ الفاضل الدكتور سعودي عبد الصمد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ولنصائحه القيمة التي وجهني بها خلال مسيرة البحث.

كما أرسل جزيل الشكر إلى كل من ساعدني في هذا العمل سواء بسؤال أو رأي أو تيسير وسيلة منهم الأستاذ:

أوصيف لخضر.

# إهداء

إن الحمد لله سبحانه الذي خلقني ورعاني في ذاتي وعقلي وبارك لي فيه

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان إليك أبي إليك يا أغلى شخص على قلبي، أتوسل الله عز وجل أن يحفظك من كل سوء ويبارك لك في عمرك.

إلى من تعبت وسهرت وتعذبت وشجعتني كي أصل إلى هذه النقطة.

إلى التي هي أحق الناس بصحبتي أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها.

إلى مصدر سعادتي وفخري إلى سند وحزام ظهري إخواني: نزار وقيس.

إلى جواهر قلبي: اسلام- نهال- حسنة -يونس-جمال -بثينة-دعاء-ليلى-.

ليست الصداقة البقاء مع الصديق وقتا أطول.

الصداقة هي أن تبقى على العهد دائما.

إلى توأم روحي وأختي وصديقة طفولتي ليليا والي، وطفلها الصغير لؤلؤة قلبي

زيد عبد الصمد أسأل الله أن يحفظكما لي ويسعد قلبيكما وما يحرمني منكما يا بعد قلبي.

ليندا.

# إهداء

إلى رافع السماء بلا عمد إلى الله الواحد الأحد إلى خير خلق الله إلى سيدي وحبيبي محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كان سبب تواجدي إلى من كان عدتي وعتادي إلى والدتي والدي إلى جميع إخواني إلى زوجي الحبيب بن صوشة نصر الدين وإلى فلذة كبدي ودقات قلبي طفلتي الصغيرة أسينات.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين جمعتهم بنا حياة الدراسة خاصة: دنيا – أشواق – إيمان. وكل الأهل والأقارب.

إلى كل دفعة ماستر 2020.

إلى كل مسلم غيور على وطنه ودينه، وأرجو التوفيق والسير قدما.

***سلسبة عطاالله.***

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

**شكر وتقدير**

**اهداء**

**فهرس المحتويات ..... II-I**

**فهرس الجداول والأشكال ..... V-IV**

**مقدمة ..... أ-د**

### الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وعمليات الإقراض في البنوك

**تمهيد ..... 06**

**المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية. ..... 07**

**المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ..... 07**

**المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي ..... 08**

**المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية. ..... 17**

**المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية ..... 23**

**المبحث الثاني: عمليات الإقراض في البنوك. ..... 31**

**المطلب الأول: تعريف القروض البنكية ..... 31**

**المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ..... 32**

**المطلب الثالث: أهداف عمليات الإقراض في البنوك ..... 36**

**المطلب الرابع: سياسة الإقراض في البنوك ..... 37**

**خلاصة ..... 40**

### الفصل الثاني

دراسة تطبيقية بوكالة المسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري **CPA**

**تمهيد ..... 42**

**المبحث الأول: دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائر CPA وكالة المسيلة ..... 43**

**المطلب الأول: لمحة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ووكالته بالمسيلة ..... 43**

المطلب الثاني: قروض وكالة مسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وملفات طلبها.50
المطلب الثالث: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة54
المبحث الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك "نموذج بنك CPA" .....56
المطلب الأول: التحليل المالي وتقييم مشروع موضوع القرض.....56
المطلب الثاني: تقييم عملية منح قروض الاستثمار بوكالة مسيلة لبنك CPA. .....64
خلاصة .....68
خاتمة.....70
قائمة المراجع.....75

# فهرس الجداول والأشكال

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | رأس المال العامل ونسبته. | 57 |
| 02 | احتياج رأس المال ونسبته. | 58 |
| 03 | الخزينة. | 59 |
| 04 | مؤشرات الهيكلة المالية. | 59 |
| 05 | : نسبة التمويل الدائم والتمويل الذاتي. | 60 |
| 06 | الاستقلالية المالية. | 61 |
| 07 | احتياج رأس المال ونسبته. | 61 |
| 08 | مؤشرات المردودية. | 62 |
| 09 | التدفق النقدي. | 62 |
| 10 | إجمالي القروض الممنوحة من وكالة مسيلة لبنك CPA. | 64 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عرض النقود عند كينز. | 13 |
| 02 | الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط. | 14 |
| 03 | الطلب على النقود بدافع المضاربة. | 15 |
| 04 | مخطط النظام المصرفي | 44 |
| 05 | مجموعات ووكالات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA | 45 |
| 06 | الشعبي الجزائري CPA. | 47 |
| 07 | الهيكل التنظيمي لوكالة مسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA. | 47 |
| 08 | منحنى قروض وكالة معينة لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA | 65 |
| 09 | توزيع قروض بنك CPA وكالة المسيلة | 65 |

# مقدمة عامة

**مقدمة:**

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم الأنشطة الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائد كبيرة وبأقل تكاليف وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله وتتم عملية التمويل إما ذاتيا عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح وإما خارجيا وذلك باللجوء إلى الإقراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية.

تحظى السياسة النقدية بمكانتها بين السياسات الأخرى، لما لها من فضل في تحقيق أهداف الاقتصاديات الوطنية عن طريق أدواتها المدرجة ضمن أهم أدوات الإدارة الاقتصادية ما يوضح مكانة هذه السياسة كأحد سياسات الاستقرار التي تنتهجها السيولة بفضل التدابير المنتهجة من طرف البنك المركزي، بغية مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسات الاقتصادية الكلية، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى، وبأخص مع السياسة المالية باعتبارهما أكثر السياسات استخداما في مختلف دول المعمورة مهما كان حجم أو نوع أنظمتها الاقتصادية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، الممثل لأحد أهدافها المسطرة، والذي ينجز عنه تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص العمالة والحد من البطالة، وكذا تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، والجزائر ليست استثناء فهي كغيرها من الدول النامية قامت بتوسع في استخدام السياسة المالية، في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة كوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإدارية، فيما كان اعتمادها على السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع منح الاستقلالية للبنك المركزي للقيام بدوره التمويلي، كل ذلك لغاية بلوغ الأهداف الائتمانية للبلد.

وعلى ضوء ما سبق سنعالج موضوعنا من زاوية السؤال الجوهري الآتي: "كيف تساهم دور السياسة النقدية في تفعيل قروض الاستثمارية"؟.

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز أهميته، نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية؟

2-كيف ساهم تطور السياسة النقدية من نظرية إلى أخرى؟

3-ماهية السياسة النقدية وأهدافها؟

4-ماهية أنواع القروض الممنوحة وملف طلبها؟

5-كيف تقدم ملف قرض ومراحل دراسته؟

6-كيفية التحليل المالية وتقيم عملية منح قروض استثمارية؟

**فرضيات الموضوع:**

1-سياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية، ومنه على سلوك الأعوان المصرفية لتحقيق جميع أهدافها.

2-القروض المصرفية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهدوا بالالتزام بتلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة و أو على أقساط في تواريخ محددة.

3-توجه القروض إلى تمويل الاستهلاك وحاجات الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات...إلخ، وتدعيم عملية منح القروض بتقديم مجموعة من الضمانات الكافلة للبنك استرداد أمواله في حالة ارتفاع درجة المخاطرة.

4-إن طرق تقييم مشروع استثماري تعتبر من التقنيات المستعملة من طرف البنك من أجل المشاريع الاستثمارية، أثناء دراسة ملفات القرض.

**مميزات اختيار الموضوع:**

- علاقة بتخصص نقدي وبنكي.
- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- الموضوع يتكلم عن دور السياسة النقدية في تفعيل قروض الاستثمارية التي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع التي تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

**الهدف من البحث:**

يهدف البحث إلى دور أدوات السياسة النقدية في رصد التمويل المتاح للبنوك تقديمه على شكل قروض للمشاريع الاستثمارية وكيف يساهم في نجاح هذه المشاريع، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العلمي والعملي.

**الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية للبحث في إمكانية اعتباره موضوعا يلقي الضوء على دور سياسة النقدية في تفعيل القروض الاستثمارية وطرق تقديم ودراسة ملفات القروض، في الحين أن الأهمية التطبيقية في البحث تكمن في رصد المشاكل التي تواجه هذه المشاريع.

**حدود البحث:**

بغرض الإجابة على الإشكالية المقترحة وبغية تحقيق أهداف البحث قمنا بوضع محددات البحث كما يلي:

-**البعد الموضوعي:** إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية وقروض الاستثمار.

-**البعد المكاني:** دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA المسيلة 315.

-**البعد الزماني:** خلال مدة التربص التي دامت مدة 15 يوم من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة وللإجابة على الإشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابقا.

ثم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذا الجانب النظري وإسقاط الدراسة على أرض الواقع بقيامنا بدراسة تحليلية في بنك تجاري جزائري.

ولغرض الإلمام بجوانب الموضوع ثم تقسيم البحث إلى فصلين:

**الفصل الأول:** يتمحور حول أدوات السياسة النقدية وأهدافها.

**الفصل الثاني:** يبرز دور القروض ومراحل طلب ملف القرض وكيفية تقييم مشروع استثماري.

# الفصل الأول

## الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وعمليات الإقراض في البنوك

**تمهيد**

تعد السياسة النقدية أكثر الوسائل أهمية للسياسة الاقتصادية الكلية، ومعتمدة من طرف سلطة النقدية هذه الأهمية لم تكن وليدة الصدف، وإنما نتيجة لعدة مراحل مرت بها هذه السياسة، فاليوم تستخدم أدواتها في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يلم به من كرب وأزمات حيث تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

كل هذا وأكثر سوف يخص بمزيد من التفصيل ضمن هذا الفصل.

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل[1]، وبالمفهوم الكينزي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي[2]، في حين يرى آخرون أن السياسة النقدية تتضمن الوسائل المؤثرة على مستوى الإنفاق الكلي من خلال سعر الفائدة ووفرة الائتمان[3].

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص وللحكومة، فما دام البنك المركزي يتحكم في النقود المصدرة فهذا يعطيه سلطة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي كذلك.

كذلك السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في التحكم في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

وكما تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة".

---

[1] عوض فاضل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2014، ص583.

[2] Suraj B.Gupta, Monetary Economics, (Del Hi.S. chand and company LTD, 1996), p356.

[3] Shaw, An introduction on the theory of Macro economic Poliay, (Martin-Roberson, ed, 1977), P92.

**المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.**

**1-السياسة النقدية عند الكلاسيك:**

تطورت النظرية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، على يد الاقتصاديين الكلاسيك منهم Richard Cuntiqllon وDavid Hume وهي نظرية تبحث عن كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي، ولأنها تخبرنا عن مقدار كمية النقود التي تتم حيازتها عند مستوى دخل معين سميت نظرية الطلب على النقود ومن أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية النقدية عند الكلاسيك والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل لـFisher ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge نجد:

**1**-ثبات حجم المعاملات.

**2**-مرونة الأجور والأسعار هبوطا وصعودا.

**3**-الاقتصاد يتوازن عند مستوى تشغيل الكامل.

**4**-وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.

حيث تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي نظرا للأفكار التي جاءت بها، كالتنبيه لخطورة الدور الذي يؤديه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية والارتفاع الكبير في الأسعار إلى جانب تباين أهم أسباب التفضيل النقدي وأثره على الاقتصاد[1].

**1-معادلة التبادل لفيشر:**

يعتبر فيشر (Ficher) رائد النظرية الكمية للنقود والذي أعطتك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته الشهيرة بمعادلة التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وصياغته هذه المعادلة رياضيا كان كما يلي:

[1] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2008، 2009، ص ص 76-79.

$$M.V= P.t……..(1)$$

حيث:[1]

M: كمية النقود في التداول "نقود قانونية + نقود مصرفية".

V: سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم الصفقات التي تجري في زمن ما.

لربط كمية النقود بالمستوى الإنتاج فقد استبدلت t بالمتغير Y، والذي يشمل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالآتي:

$$M.V= P.Y……(2)$$

ويمكن تحويل المعادلة رقم (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كما هو موضح في معادلة رقم (3):

$$P= M.V/t……(3)$$

يتضح من معادلة رقم (3) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في سعر يكون بنفس نسبة التغيير في كمية النقود، أي السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من V وt.

لتحقيق التوازن في سوق النقد لابد أن يتساوى الطلب على النقود مع عرضها أي:

$$M_s= M_d……..(4)$$

حيث يمثل كل من $M_s$ و$M_d$ عوض النقود والطلب عليها على التوالي[2]

---

[1] رسول حميد، العولمة وضرورة تفصيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص36-37 ص56.

[2] عوض غافل وإسماعيل ديلمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر، العراق 1990، ص350، ص493-494.

## 2-معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي ألفيرد مارشال، حيث تنظر هذه النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها للغايات الاحتياط، وقدم ألفيرد مارشال صياغة أخرى للطلب على النقود تستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها معادلة كامبردج وصيغة على النحو التالي:

$$M= K P Y$$

إذا تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K) والذي هو الحقيقة مساوي $(\frac{1}{V})$ يمكن توضيح ذلك:[1]

معادلة فيشر: $MV= Pt$

$$V = \frac{PY}{M}$$

معادلة كامبردج:

$$K = \frac{M}{P.V}$$

$$V = \frac{1}{K}$$

$$K = \frac{1}{V}$$

ويمثل (V) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود في الحين أن $(K = \frac{1}{V})$ يمثل الوحدة النقدية الوحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة، وخلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم ووجدوا أن الناتج الإجمالي يتسم بالتوظيف الكامل للموارد بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغيره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء السوق المالية، دار هناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص27-28.

نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود ثم إنهم افترضوا إثبات V لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها، وهو ما استطاعوا الوصول إليه، لأن النقود لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها.[1]

**2-السياسة النقدية عند الكينزيين:**

إن استمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمة، نتج عنه زيادة الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصاد الإنجليزي "جون ميناركيز" 1883-1964 في كتابة النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود سنة 1936 كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث ثورة على التحليل الكلاسيكي.

يعتمد التحليل الكينزي على الافتراضات التالية:

- وجه كينز اهتمامه بدراسة الطلب على النقود "نظرية تفضيل السيولة" وبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات والمضاربة والاحتياط.
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة "دافع المقاربة" وأخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على

[1] بن حمودة سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص237.

النشاط الاقتصادي، بذلك تغيرت النظرية إلى النقود أين أصبحت تشتغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية، ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تأثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.

- جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار كلاهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستفد منها في تحليله تدور حول المجامع: كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.
- رفض في تحليله قانون ساوى بين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمة وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد إلى توظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.
- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما:

– الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية والثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

- وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد كما يسمى بالخداع النقدي وأن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها وثمنها يتمثل في سعر الفائدة، وأن الأجور لا تعرف المرونة على التغيير بل أنها تصبح جامدة، أو على

الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين، وأن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود وطلب عليها.

**عرض النقود عند كينز:**

يفترض كينز أن عرض النقود متغيرة خارجة تحددها الدولة متمثلة في السلطة النقدية ويقصد بعرض النقود جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد، وتشمل أوراق النقدية القانونية والمعدنية والنقود المساعدة والنقود الكتابية، حيث يرى كينز أن منحنى عرض النقود عدم مرونة المتغيرات في أسعار الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): عرض النقود عند كينز.**

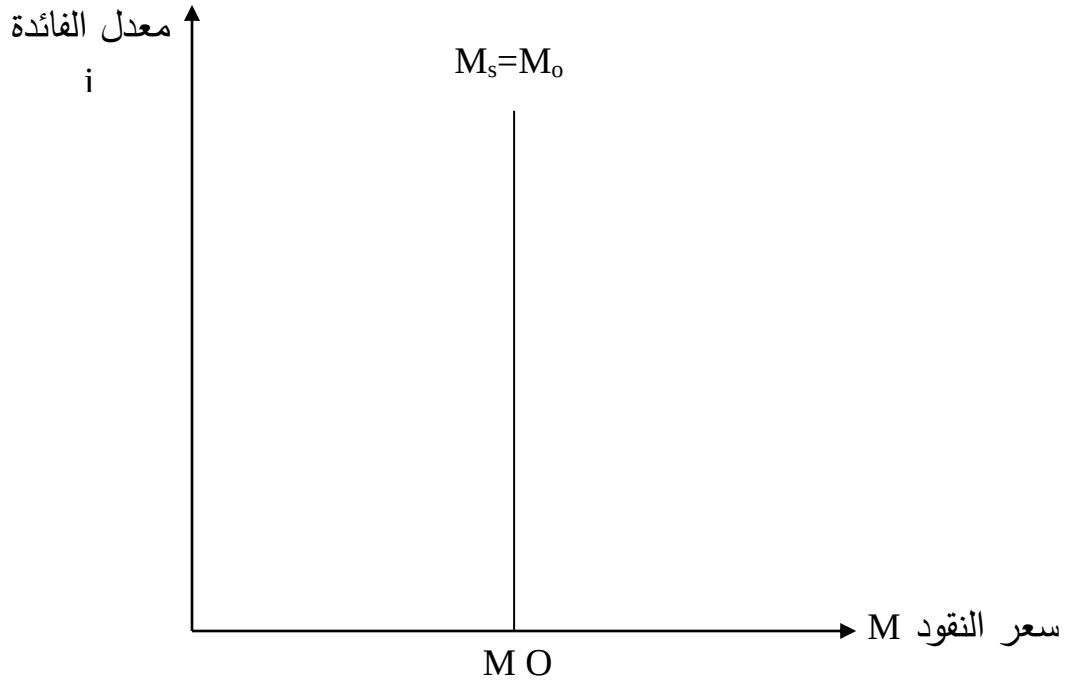


**المصدر**: إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال 2000-2009، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2011، ص24.

**الطلب على النقود عند كينز:**

يميز كينز بين ثلاث دوافع للطلب على النقود وهي:

**1-دوافع المعاملات:**

عادة، ما يرغب الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بصورة سائلة كالأرصدة النقدية بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية المتعلقة بمشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية، والطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب $D= F(y)$.

**2-دوافع الاحتياط:**

يحتفظ الأفراد بالنقود بغرض مواجهة الظروف والأحوال الطارئة وغير متوقعة والتي تستوجب منهم إنفاقا نقديا معين، والطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة في الدخل ذات ميل موجب $D_p= F(y)$ بما أن دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات لا علاقة لهما بسعر الفائدة يمكن التعبير على النقود بيانيا في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (02): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.**

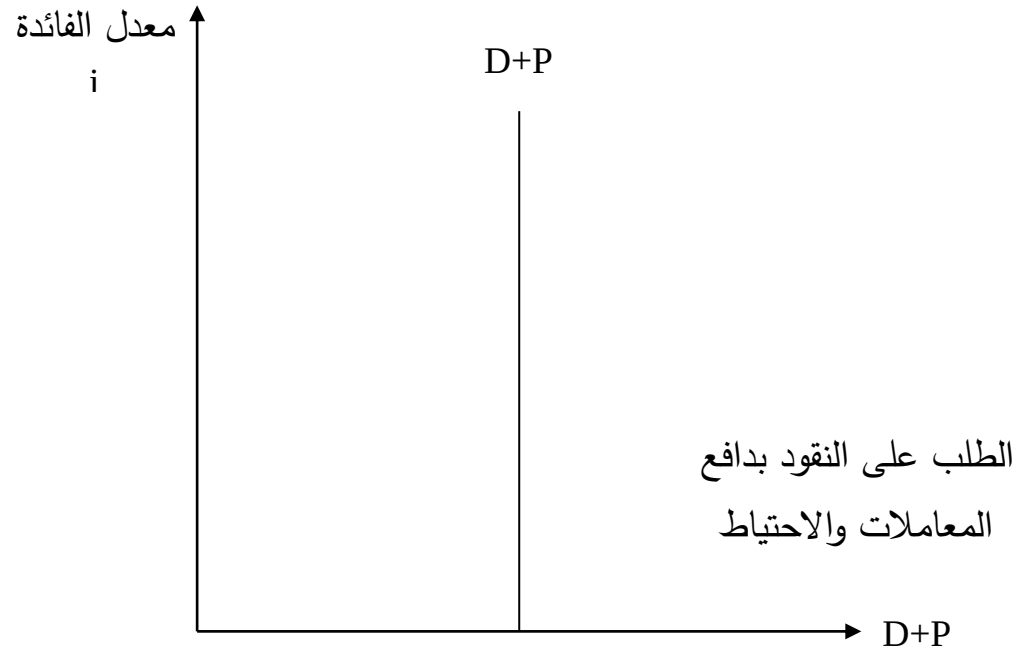


**المصدر:** عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999، ص137.

### 3-دوافع المضاربة:

يحتفظ بالنقود بهدف الاستفادة من تقلبات الأسعار التي يتوقعون حدوثها في الأسواق المالية، والطلب على النقود بدافع المضاربة دالة في أسعار الفائدة ذات ميل سالب Ds= f(i) ويتم توضيح ذلك بيانيا:[1]

**الشكل رقم (03): الطلب على النقود بدافع المضاربة.**

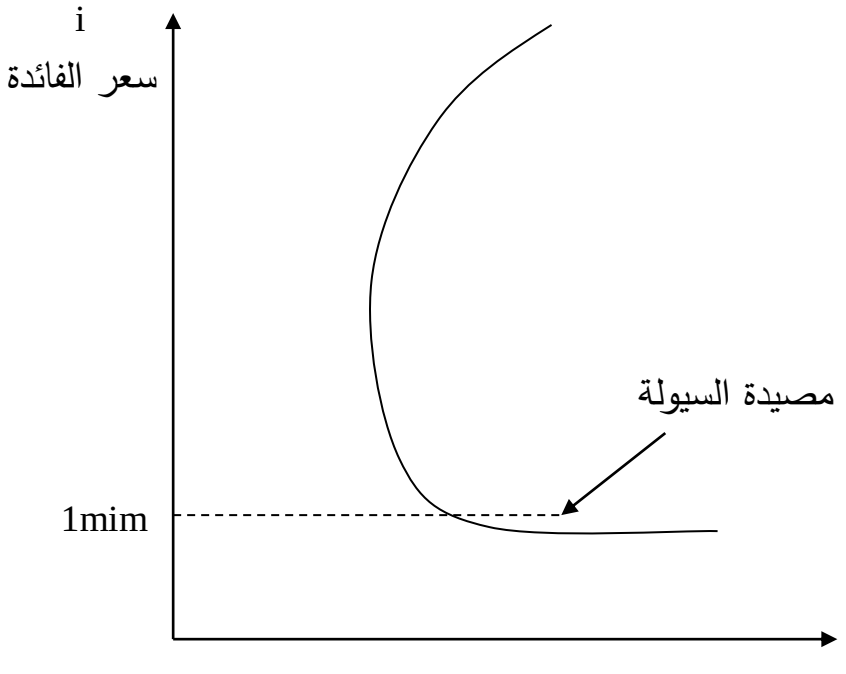


**المصدر**: عمر صفري، التحليل الاجتماعي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر 2005، ص233.

لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية إلا أنه أقر أن السياسة النقدية، تعلب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، كإيمانها على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة غير كونها وسيلة للمبادلة وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام إلا أن الاحتفاظ بالنقود بدل استثمارها جاء نتيجة

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999، ص137.

عنصر الشك والمخاطرة بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع "سعر الفائدة" من انكماش في حجم الاستثمار ومن نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام ويحصل العكس بميل التفضيل النقدي للانخفاض، وهكذا يعد التفضيل النقدي طبقا للتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.[1]

**3-السياسة النقدية عند الفكر الحديث:**

يتزعم هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي المعاصر Milton Friedman من أهم فرضيات السياسة النقدية الحديثة:

**1**-استقلال الكمية النقدية عن الطلب على النقود.

**2**-استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.

**3**-رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

**4**-عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

ولقد اعتبر Friedman أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيه، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سعلة رأس مالية مثل الآلات والمخزون، حيث يتوقف الطلب على النقود في تحليل Friedman على ثلاثة عوامل أساسية هي:

**1**-عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المُحتفظ بها.

**2**-أذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول "الأفراد".

[1] عمر صفري، التحليل الاجتماعي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر 2005، ص233.

**3**-مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة[1].

**المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.**

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى حيث تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات[2].

**أولا: الأهداف الأولية:**

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية، كما تعتبر صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطية.

**1-مجاميع الاحتياط:**

تشمل القاعدة النقدية ومجموع البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى جمهور الاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع

[1] بناني فتيحة، المرجع السابق، ص -79.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ضمن التحليل الاقتصادي الجزئي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015م-1436هـ، ص257-258-259.

الحكومة وودائع البنوك الأخرى، أما الاحتياطات الغير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية.

**2-أحوال سوق النقد:**

تحتوي على احتياطات حرة ومعدل الأسعار البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، كما استعملت أموال سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقترضه البنوك على أحسن العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.[1]

**ثانيا: الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية.**

هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن من خلال مراقبتها وإدارتها تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائي وتتمثل فيما يلي:

**1-المجمعات النقدية:**

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك يمكن تحويلها بسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع حيث لابد إلى التطرق إلى طلب وعرض النقود وتحديد بعض المفاهيم.

**الطلب على النقود:** يميز كينز ثلاث دوافع للطلب على النقد وهي:

دافع المعاملات + دافع المضاربة + دافع الاحتياط.

[1] إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال 2000-2009، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(3)، الجزائر 2011، ص ص 28-39.

**عرض النقود:**

لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية لابد من فهم وتحليل عملية تكوين الكتلة النقدية، وهذا ما يتطلب تحليل ثلاث أنواع من الحسابات وهي:

**المسح أو الوضع النقدي**

وهو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي دورها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع المصارف التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السيادة.

**حساب البنك المركزي "السلطة النقدية:**

يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما في جهة الأصول فيضمن الحساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، الحقوق على البنوك التجارية.

**حساب البنوك التجارية:**

تتضمن أنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤشر في تكوين عرض النقود في جهة الخصوم يتضمن الحساب الودائع بمختلف أنواعها، التزامات خارجية وقروض البنك المركزي، أما في جهة الأصول فيتضمن الاحتياطات المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي.

**1-3-المضاعف النقدي:**

انطلاقا من العناصر المذكورة أعلاه، يمكننا معرفة عملية تكوين الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما:

- التكوين الأولي للنقود المركزية الذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي اتجاه الجمهور.
- التوسع الثانوي في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية التي تتلقى الودائع وتقيد اقتراضها مما يؤدي إلى مضاعفة هذه الودائع ويمكن كتابة المعادلة التالية:

$$M_o = MF + D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$RM = MF + R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث $M_o$ النقود على أساس أنها مجموعة النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي (MF) والودائع (D)، أما المعادلة (2) فتعرض القاعدة النقدية على أساس أنها مجموعة النقود القانونية (MF) والاحتياطات المصرفية (R).

**2-معدلات الفائدة:**

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة بمثابة أدوات للسياسة النقدية، وفي هذا الخصوص نستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية في الأوان عينه، فضلا عن ذلك لا يفرض في أي بلد على الإطلاق معدل فائدة واحد على جميع الوكلاء الاقتصاديين.

**3-سعر الصرف:**

سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ، مؤشر نموذجي حلو الأوضاع الاقتصادية لبلد ما بالحفاظ على هذا المعدل، قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية سواء عبر تدخلات المصرف المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة، تستطيع السياسة النقدية أن تسهم في التوازن الاقتصادي العام، إن التدخل المقصود الهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون كذلك عامل لتخفيض التضخم، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.[1]

[1] رسول حميد، المرجع السابق، ص 62.

**4-معايير اختيار الأهداف الوسيطية:**

توجد عند اختيار الأهداف الوسيطية ثلاث معايير لها علاقة بالهدف الأولي ولها أثار على الهدف النهائي وتجعله يفي بالغرض أكثر من غيره، وهي:

**-القابلية للقياس:**

لكي تكون الحسابات دقيقة يجب أن يخضع الهدف للقياس الدقيق لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة اتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج إطار اتجاهها المحدد لها وإتاحة البيانات يختلف من متغير إلى آخر فبيانات سعر الفائدة متاحة، أما البيانات عن الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد السنة، كما هو الحال ببعض البلدان النامية مثل الجزائر، ومن جهة أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والصرفي النقدي أو من بيانات سعر الفائدة ومن ثم فإن الاعتماد على سعر الفائدة أو العرض النقدي لتكوين أهداف وسيطية بدلا من الاعتماد على الأهداف الأخرى من الناتج الوطني، لأن الأولى تقدم إشارات دقيقة واضحة عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

**-القدرة على التحكم في الهدف الوسيط:**

للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح، إنما يجب أن يكون لديه القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.

**-إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:**

بالإضافة إلى المعيارين السابقين ينبغي أن يكون التنبؤ بأثر الهدف الوسيط المختار على الهدف النهائي ممكنا أو ينبغي أن نمتلك القدرة على توقع ذلك الأثر على الهدف النهائي.[1]

**ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.**

تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار نظرا لأن اي تغيرات كبيرة على مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخول والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي كما أن الأجور في هذه الأوقات تختلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال، فالاستقرار في مستوى الأسعار يعتبر من أهم الأهداف السياسية النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود.

اتشغيل الكامل للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي يعرف كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف.

---

[1] قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005/ ص64.

تحسين ميزان المدفوعات حيث تعمل السياسة النقدية على تعديل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة الحجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم، مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة سيران المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة فائض، وكذلك فإن الطريق الآخر يأتي من تفسير الأسعار الداخلية التي تنخفض، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات والتي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة، أو قد يجمع الاثنين معا لإزالة العجز في ميزان المدفوعات.[1]

**المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية.**

**الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة النقدية الكمية.**

**1-معدل إعادة الخصم:** هو سعر الفائدة يتحصل عليها البنك المركزي، مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها، ويسمى أيضا سعر البنك "وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، حيث كان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847م، ليصبح تدريجيا خلال هذه الفترة الملجأ الأخير للإقراض، ثم في فرنسا سنة 1857م، فالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913م، أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/01م.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا 90 يوما)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود 3 توقيعات: للساحب، المسحوب عليه والمستفيد)، كالكمبيالات.
- سندات الخزينة التي يشترط أن تكون ذات أجل محدد.
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005/ ص127.

- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل[1].
- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

إن معدل إعادة الخصم يلعب دور في التأثير على المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان، فبرفع البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم مثلا، فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم انكماش حجم المعروض النقدي، إن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي أيضا إلى[2] تشجيع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية، للحصول على معدل فائدة مرتفع، ما يؤدي إلى تراجع الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار، ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب، بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكنه أن يُخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا، حيث تتوقف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم على عدة عوامل منها:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.

[1] بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، تخص اقتصاد مالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 61-63.

[2] بن العارية حسين وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية -حالة الجزائر- خلال 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال وأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوضوف المسيلة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017، ص205-206.

- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة[1].

وفي الوقت الحاضر يبقى لمعدل الخصم أثر معنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذه بعين الاعتبار، أي أن هذه السياسة أصبحت مؤشرا للبنوك التجارية على اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان[2].

**2-سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية والنقدية، ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وحتى الذهب والعملات الأجنبية، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة وقد تم استخدامها أول مرة في بنك إنجلترا سنة 1931م كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا، لتصبح مع الوقت هذه العملية الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، حيث تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من[3]، الأوراق المالية نقدا من البنوك التجارية، سيرفع من الاحتياطات النقدية لديها، وبالتالي تقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، بين زيادة الطلب على الأوراق المالية، إن انخفاض سعر الفائدة يرفع من حجم الاستثمار -الدخل والعمالة- كل هذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، حيث يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمر مستحيل في معظم الأحيان، وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة فيها، مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق، ما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية، أضف إلى ذلك أنه في حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من دخول البنك المركزي السوق مشتريا للسندات، فبرغم من ارتفاع

[1] عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999، ص397.

[2] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص224.

[3] محمد خليل برعي، عبد الهادي سويغي، النقود والبنوك، مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص118.

الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وازدياد مقدرتها الإقراضية، فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش، بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة.

**3-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:** هي "إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة، على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، الذي يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية"[1].

وظهرت هذه الأداة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1939م و1935م، وقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض[2].

إن المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة، أو احتياطات نقدية مصدرها الودائع يتقبلها من عملائه، حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة، يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية، لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، والتي تحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري، وأحيانا يتوصل الأمر به إلى زيادة رفع هذه النسبة، إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان.

-عند تقييمنا لفاعلية ونجاح أداة الاحتياطي الإجباري نستخلص ما يلي:

[1] محمد زكي الشافعي، النظم المصرفية في بلدان متخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط اليومي، القاهرة، مصر، 1957م، ص28.

[2] محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978، ص499.

فعالية هذه الأداة شديدة في أوقات التضخم، أما في أوقات الكساد فهي ضعيفة الفعالية في تشجيع طلب القروض، بسبب انتشار الكساد نفسه، ولذلك يجب أن يُصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.

تعتبر هذه الأداة غير مرنة، لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات من عدمه.

إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها، لذا هناك مطالبة بتثبيت هذه النسبة، حتى تكون البنوك التجارية والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

-رغم ما يُقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري، من قلة المرونة وضعف فعاليتها، إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية، وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.

**الفرع الثاني: الأدوات المباشرة النقدية "الكيفية".**

يأتي استخدام الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان، وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما:

**1-سياسة تأطير القرض:** تهدف هذه السياسة إلى: "تحديد نمو مصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان"[1].

وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر، كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طالب للقرض قرض فقط، بل يمكنها أيضا تقييد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو

[1] علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص195.

طويلة الأجل، وكذا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرفوقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية، تشجيع الادخارات، إصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، وقد يستخدم هذا الأسلوب لأول مرة كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص في فرنسا سنة 1948، وبشكل عام لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض "القروض للاقتصاد الوطني–القروض للخزينة" وهذا يعود لما يلي[1]:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- المعالجة الانتقائية أي لم يعد ضابطا كميا بل نوعيا.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى باقتراض بالنقد الأجنبي[2].

**2–السياسة الانتقائية للقرض:** للقيام بسياسة تأطير القرض؛ يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، وهي:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلق ببعض أنواع التمويلات.
- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها.

[1] عبد الحميد القاض، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر، مكتبة الإسكندرية، العدد 335 يناير، 1974، ص16.

[2] أكرم حداد، شهور متولول، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص188.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي للتقليل من تضخم في الاقتصاد.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حدا معينا[1].

ويمكن القول بشكل عام، أن هذه الأدوات الكيفية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تُخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، ومنها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تتفاوت فعالياتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة[2].

**الفرع الثالث: الأدوات المكملة.**

قد لا تكون الأدوات السابقة الذكر "كمية وكيفية" كافية في بعض الظروف، لعدم نجاحها في الوصول إلى التأثير المطلوب على كمية القروض أو كيفية توزيعها، ومن ثم فإن للسلطات النقدية إجراءات أخرى تسمى بالرقابة المباشرة، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي[3]:

*توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة، تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي، وتضع سقوفا ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي، كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، لتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى[4] هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى اتخاذ عقوبات ضدها.

يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير في المؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، وتتمتع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي، ما

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1981، ص422.

[2] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص256.

[3] أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1994، ص195.

[4] محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص314-316.

يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات، لتغيير اتجاه هذه المؤسسات إلى الاتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة، كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة، أو لأي بنك على انفراد، بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما تقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.

يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري "شهري، نصف سنوي وسنوي" حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، حجم الودائع والقروض بها.

-وعلى العموم فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا لعلاج حالات التضخم أكثر من حالات الكساد، لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكنا أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض، مع العلم أن أسلوب الإقناع الأدبي قد يكون ذا فائدة محدودة للدول النامية، لذا فالبنك المركزي يستخدم الوسائل الأخرى مثل التعليمات والأوامر الإجبارية التي يمكن من خلالها أن تحدد معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه البنوك التجارية.

## المبحث الثاني: عمليات الإقراض في البنوك.

### المطلب الأول: تعريف القروض البنكية.

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل على السداد بدون أي خسائر وينطوي هـ=ا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية، حيث تعتبر وظيفة الإقراض هي الآلية التي يتم بها تحقق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية[1].

–يعبر القرض عن منح الثقة باعتبارها أساس كل قرض الذي هو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، أما قانون النقد والقرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 68 عرف القرض على أنه: "عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر، التزاما بالتوقع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضان"، من خلال هذا يمكن تلخيص تعريف القرض من ثلاث زوايا رئيسية[2]:

* يعتبر القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء ومراعاة الوقت عند التسديد.

يعتبر القرض وسيلة تمهيدية فيها من المخاطرة وتقديم الخدمة في آن واحد، وهذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.

إن عملية المخاطرة المرتبطة بتقديم القروض قد تكون جزئية أو كلية.

---

[1] دكتور عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة "عملياتها وإدارتها"، عميد مركز تنمية الأدوات المحلية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار الجامعية، عين الشمس الإسكندرية، 2000، ص102–103.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، طبعة 1999، ص31.

**المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية.**

تختلف القروض على حسب آجالها، وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وبمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره، ومقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى، وفيما يلي تناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب.

**1-تبويب القروض بحسب آجالها: Maturity**

وتنقسم إلى:

***قروض قصيرة الأجل:** ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.

***قروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

***قروض طويلة الأجل:** وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

- ✓ **قروض مستحقة عند الطلب:** فهي يُحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء، وللمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.
- ✓ **قروض ممنوحة لأجل:** وتقسم إلى قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل.

ويفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة والموازنة مع الودائع والربحية.

**2-تبويب القروض بحسب الأغراض: Puropose**

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

**قروض الاستهلاكية: Consomption Loans[1].**

ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل المالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل: تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر، رهن عقاري، أوراق مالية.

**القروض الإنتاجية: Capital Loans**

وهي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الصفقات الإنتاجية لما عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخداماتها، وبالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة، لرفع قيمة القرض، ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل حيث لا تجد البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجمدة ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها ولكن لا يوجد ما يمنع من قيام البنوك التجارية بمنحها لأنها قد تكون أكبر سلامة من سندات مشروعات أخرى، مع مراعاة سلامة المركز المالي للعمل والحصول على ضمان عيني كبير كرهن مصنع، ألا تطول فترة الوفاء أكثر من 5 سنوات كحد أقصى ويتخصص في هذا النوع البنوك المتخصصة[2].

**القروض التجارية: Commercial Loans**

وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، والمنتجين، والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وطابعهما فمنها من يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد،

[1] دكتور عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، عميد مركز التنمية إدارة المحلية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار الجامعية، عين الشمس الإسكندرية، 2000، ص112-113.

[2] دكتور عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، عميد مركز التنمية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار الجامعية، عين الشمس، الإسكندرية، 2000، ص115.

ومنها ما يُفضل أنشطة أقوى، وتفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عداه لملائمته لطبيعتها وذلك لتمثيل الودائع وخصوصا الودائع تحت الطلب لنسبة كبيرة من مواردها المالية لأن هذه القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير، وتكون ضمانات لهذه القروض مثل السندات الأذينة التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القروض في تواريخ استحقاقها، بإضافة إلى تقديم ضامنين آخرين وتسلم كمبيالات مسحوبة على عملاء المقترضين.

**القروض الاستثمارية: Investment Loans**

تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية المشتراة، عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى وفي حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمن البيع مقدار ما قدمه لهم.

**3-تبويب القروض بحسب الضمان: Security**

وتنقسم إلى:

***قروض مضمونة: Security Loans**

وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

***قروض بضمان شخصي:** وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

***القروض بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو قروض بضمان كمبيالات[1].

***القروض غير مضمونة: Non-Secured Loans**

[1] دكتور عبد المطلب عبد الحميد، البنوك "الشاملة عملياتها وإدارتها"، عميد مركز التنمية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار الجامعية، عين الشمس، الإسكندرية، 2000، ص115.

ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعملي ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحيل قوائم التشغيل والقوائم المالية، حيث تنشأ هذه القروض بين طبيعة الأعمال التجارية حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع منتج مثلا سلفة لتاجر الجملة، يتم ويقيد الثمن في حسابه لديه وبعد فترة قد تطول يرسل إليه فاتورة البيع، أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق، ويقوم التاجر بالخدمة نفسها بالنسبة لتاجر التجزئة، وهكذا تنساب السلع ومقابلها انسياب في رأس المال السائر حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلى أرصدة نقدية منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال ومصروفاته الأخرى لإنتاج السلع، ثم تتكرر الدورة من جديد، حيث تمول البنوك هذه المراحل عندما تمنح القروض غير المضمونة معتمدة على انسياب رأس المال السائر، ومن ثم تظهر أهمية القوائم المالية وضرورة دراستها وتحليلها، وخصوصا لمعرفة المركز النقدي للعميل، والمركز النقدي يعتمد على مالية المقترض عن البضائع وأوراق القبض والحسابات المدينة والأصول السائلة وكلها تمثل المقررة على الوفاء، وليس بمعنى كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض، بعكس النوع الآخر المعطى للمقرض ذي المقدرة المالية المبينة والسمعة الحسنة والذي يقوم بسداد دينه محافظة منه على سمعته التجارية.

**4-تبويب القروض بحسب المقترضين: Borrouers**

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.

- قروض للعملاء وقروض لآخرين[1].

**المطلب الثالث: أهداف عمليات الإقراض في البنوك[2].**

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر فهو واسطة للتبادل، ولاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته.
- تعد القروض عامل لخلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
- تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والتجارة والزراعة، فهي تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال، وتمويل المبيعات الآجلة.
- تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الاقتصادي، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر كمصدر الإيرادات وتمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، وتدبير قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة لاحتياجات السحب.
- تغطية العجز المالي وتحقيق معدل معين من الربح.
- القضاء على البطالة وعناية بالمجتمع وتلبية رغباته.
- رفع مستوى العمالة اجتماعيا ومعاشيا ودمجهم في الحياة الاجتماعية.
- تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الاقتصاد[3].

---

[1] دكتور عبد المطلب عبد الحميد، البنوك "الشاملة عملياتها وإدارتها"، عميد مركز التنمية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار الجامعية، عين الشمس، الإسكندرية، 2000، ص118.

[2] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، طبعة 1999، ص31.

[3] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ص73-76.

**المطلب الرابع: سياسة الإقراض في البنوك.**

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك إلى آخر وفقا لأهدافه، مجال تخصصه وهيكل تنظيمه وحجم رأس ماله، وغالبا ما تشتمل سياسة الإقراض ما يلي:

**1-حجم الأموال المتاحة للإقراض:** عادة ما يحدد في سياسة الإقراض بالقيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، أي تحديد إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل وكذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد، حيث أن ذلك التحديد يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك.

**2-تشكيلة القروض:** أو تسمى هيكلة محفظة القروض فهي توضح سياسة الإقراض، والقروض الجائز منحها وأهميتها النسبية، كما يمكن أن تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها كذلك وكذا القروض الممنوعة منعا مطلقا، حيث أن تنويع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض في المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، وفي هذا الصدد توجد العديد من إستراتيجيات التنويع، فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق، والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، التنويع وفق قطاعات النشاط وأخيرا يوجد التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع، ومن المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض بمدى ذهاب البنك في تنويع استثماراته[1].

**3-الحدود القصوى للقروض:** وذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات.

[1] د. بوشنافة أحمد، أ. روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات، المركز الجامعي بشار، ص114-115.

**4-شروط الإقراض:** يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ الاستحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطرة، ثم إذا ما كان من الممكن اتباع إستراتيجية تعويم معدل الفائدة أم الالتزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض وتقدير مخاطر الائتمان وتأثيره على معدل الفائدة وعلى إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تتعدى فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، كذلك فإن سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن أمثلة على ذلك طرف ثالث كضمان للعميل والنص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد[1].

**5-تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:** وهي المنطقة التي يمتد نشاطه إليه يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمته عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر رأس المال الخاص أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان، ولا شك أن لرأس المال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر رأس مال الخاص أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

**6-سجلات القروض:** تخضع سياسة الإقراض والسجلات المطلوبة مثل: طلب القرض، مذكرة الاستعلام عن العميل، ميزانية العملاء والحسابات الختامية وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة، تقارير المراجع الخارجي، سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، نماذج متابعة القروض.

**7-مستويات اتخاذ القرار:** يجب أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الإقراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

[1] د. بوشنافة أحمد، أ. روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات، المركز الجامعي بشار، ص115-116.

**8-متابعة القروض:** وكيفية معالجة القروض المتغيرة، تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعته تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات والتي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر والحالات الواجب فيها الموضوع للقضاء وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة[1].

[1] بوشنافة أحمد، أ. روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات، المركز الجامعي بشار، ص116-117.

**خلاصة**

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية من اجل تحقيق اهداف معينة وباعتبار السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة فإنها تملك تحت تصرفها عدة اليات تستخدمها السلطة المخولة لها وهي البنك المركزي في مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية وقد تعددت هذه الأدوات واختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية فمنها ما يسمى بالأدوات الغير المباشرة المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري وكذا سعر الخصم حيث تعرضنا إلى عمل كل آلية ومدى فعاليتها، إضافة إلى هذا رأينا الأدوات المباشرة والتي تمثلت في: تأطير القروض وانتقاؤها، ووضع حد أقصى لسعر الفائدة، حيث رأينا تأثير هذه الأدوات على سيولة البنوك التجارية، ومنه نستخلص أن للسياسة النقدية دور كبير في التأثير على القدرة الإقراضية.

# الفصل الثاني

## دراسة تطبيقية بوكالة المسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

**تمهيد**

باعتبار البنوك شريان الحياة الاقتصادية في مختلف دول العالم، فهي تهدف بصة عامة إلى توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصة خاصة إلى تجميع الودائع وتوظيفها، ويعد هذا واضحا في مختلف الدول بشتى أنظمتها الاقتصادية وفلسفتها، السياسة الخاصة في الفترة الأخيرة.

وتعتبر القروض الاستثمارية من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسات والأفراد لتغطية احتياجاتها المالية من أجل تمويل مشروعاتها، ومنه أصبح لزاما على الدولة أن ترسم سياسات إقراضية وذلك عن طريق البنوك وكذلك إنشاء هيئات وأجهزة الدعم، التي تواكب بدورها هذه السياسات الإقراضية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائر CPA وكالة المسيلة**

**المبحث الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك "نموذج بنك CPA"**

## المبحث الأول: دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائر CPA وكالة المسيلة

أمام استحالة إجراء الدراسة على كامل البنوك الوطنية، اخترنا القرض الشعبي الجزائري –وكالة المسيلة– للقيام بهذه الدراسة الميدانية.

### المطلب الأول: لمحة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ووكالته بالمسيلة

#### 1– نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA:

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 366–66 بتاريخ 1966/12/26 والمرسوم 67–68 بتاريخ 1967/5/11، برأس مال يقدر بـ 150 مليون دينار جزائري، ويُعد ثاني بنك جزائري من بين النشأة، تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر (وهران–عنابة–قسنطينة)، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك وأخيرا البنك المختلط (الجزائر–مصر).

وبعد قانون استقلالية المؤسسات في 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات أسهم، والتي يعود رأسمالها بالكامل للدولة، ومنذ 1996 أصبحت البنوك التجارية ومن بينها بنك القرض الشعبي الجزائري CPA تحت وصاية الوزارة المالية، ويقدر رأس مالها الحالي بـ 48 مليار دج.

بنك القرض الشعبي الجزائري CPA متفتح على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، حيث أصبح يمنح القروض المتوسطة ابتداء من سنة 1971 وتبعا لمبدأ التخصص البنكي، يتكفل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالقروض للقطاع الحرفي: "الفنادق والقطاع السياحي والقطاع الصحي والأدوية، وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهنية"[1].

وفيما يلي نتعرف على موقع بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في مخطط النظام المصرفي الجزائري.

[1] معلومات من طرف مسؤول بمصلحة القروض بوكالة المسيلة للبنك القرض الشعبي الجزائري يوم:

**الشكل رقم (04): مخطط النظام المصرفي**

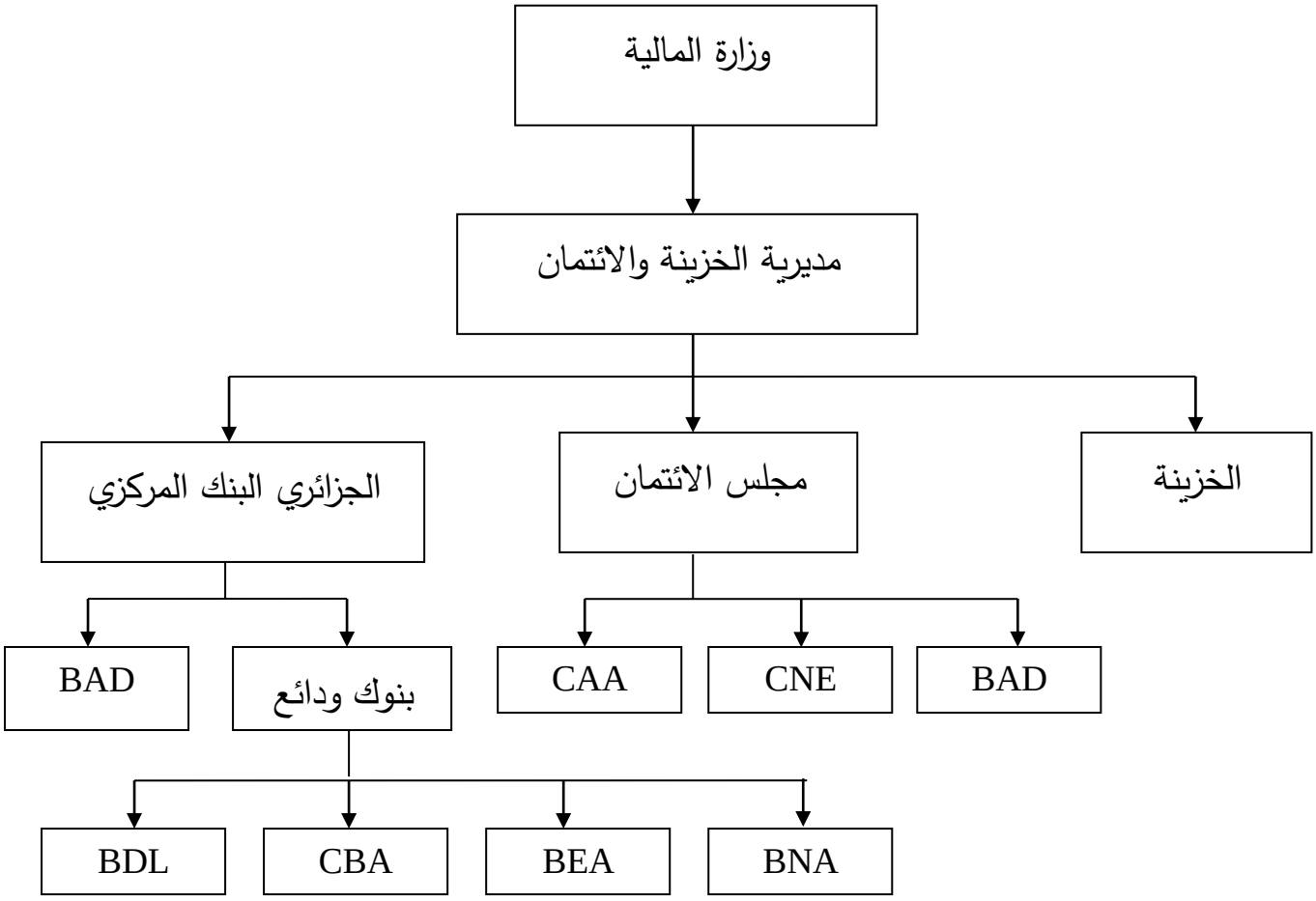


**المصدر:** معلومات من طرف مسؤول بوكالة المسيلة لسلك القرض الشعبي الجزائري CPA.

**الشكل رقم (05): مجموعات ووكالات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.**

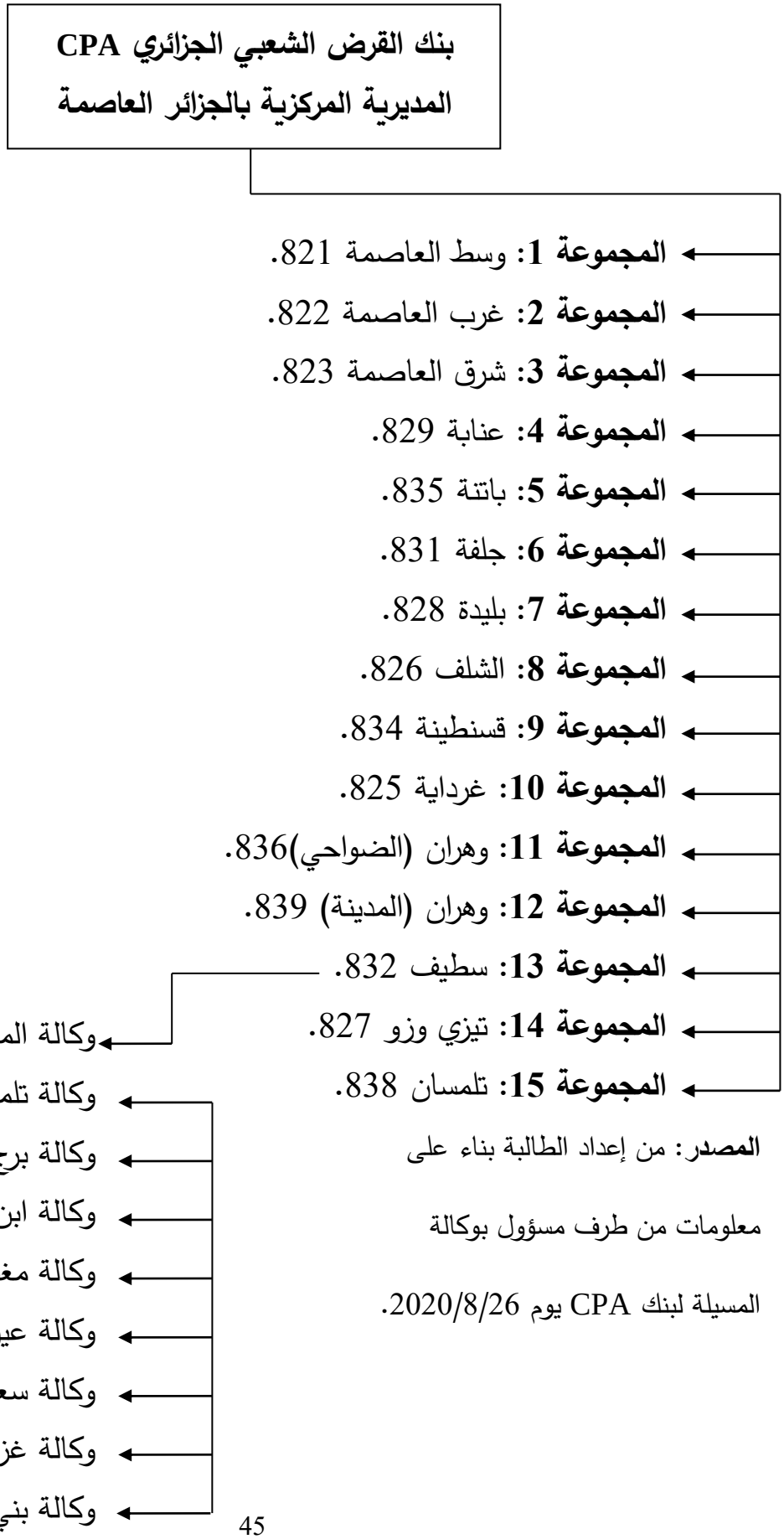


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من طرف مسؤول بوكالة المسيلة لبنك CPA يوم 2020/8/26.

**وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة:**

ونشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشتغل بالقرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من أجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك حيث تعد وكالة القرض الشعبي الجزائري 315 مسيلة من أنجح الوكالات وقد ساهم موقعها الجغرافي في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن الحاليين واستقطاب آخرين جدد من خلال ما تعرضه هذه الوكالة من خدمات وحسن المعاملة من طرف موظفيها الموزعين على مختلف المصالح كل حسب تخصصه.

وكالة المسيلة هي بنك تجاري يسعى صارما على تحقيق أرباح سنوية عن طريق توفير تسهيلات وكفاية حاجات المواطنين "الطبيعيين والمعنويين".

أرباح البنك=العمولات Commissions+فوائد القرضintérêts−التكاليف (charges)

ويتلخص دور الوكالة في ما يلي:

**1−جلب النقود (ressource):** أي فتح حسابات بنكية مثل: دفتر التوفير والاحتياط، دفتر الشيكات والودائع الصافية.

**2−توظيف النقود في مختلف القروض (les emplois):** وهي تقنية خاصة بمصلحة القروض، حيث تأخذ نسبة فائدة متغيرة معمول بها وفق الشروط العامة للبنك الجزائري.

**3−وسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية،** وتقديم قروض وملفات تمويل مشتريات البلدية والشركات العمومية.

**4−ادخار وحفظ أموال المؤسسات** وذلك بتسديد رواتب وأجور المستخدمين وذلك بفتح حساب جاري.

**5−على المستوى الخارجي** وخاصة التجارة الخارجية، يبرز دور الوكالة في تعديل عمليات زبائنها مع الخارج في شكل فتح اعتمادات متدنية وتسوية حسابات بين البنوك دون عبء

الزبون مع مراقبة كل شروط الاستيراد والتصدير، وللتوضيح أكثر نعرض عليكم الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة[1]، لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، حسب المصالح والأقسام:

**الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لوكالة مسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.**

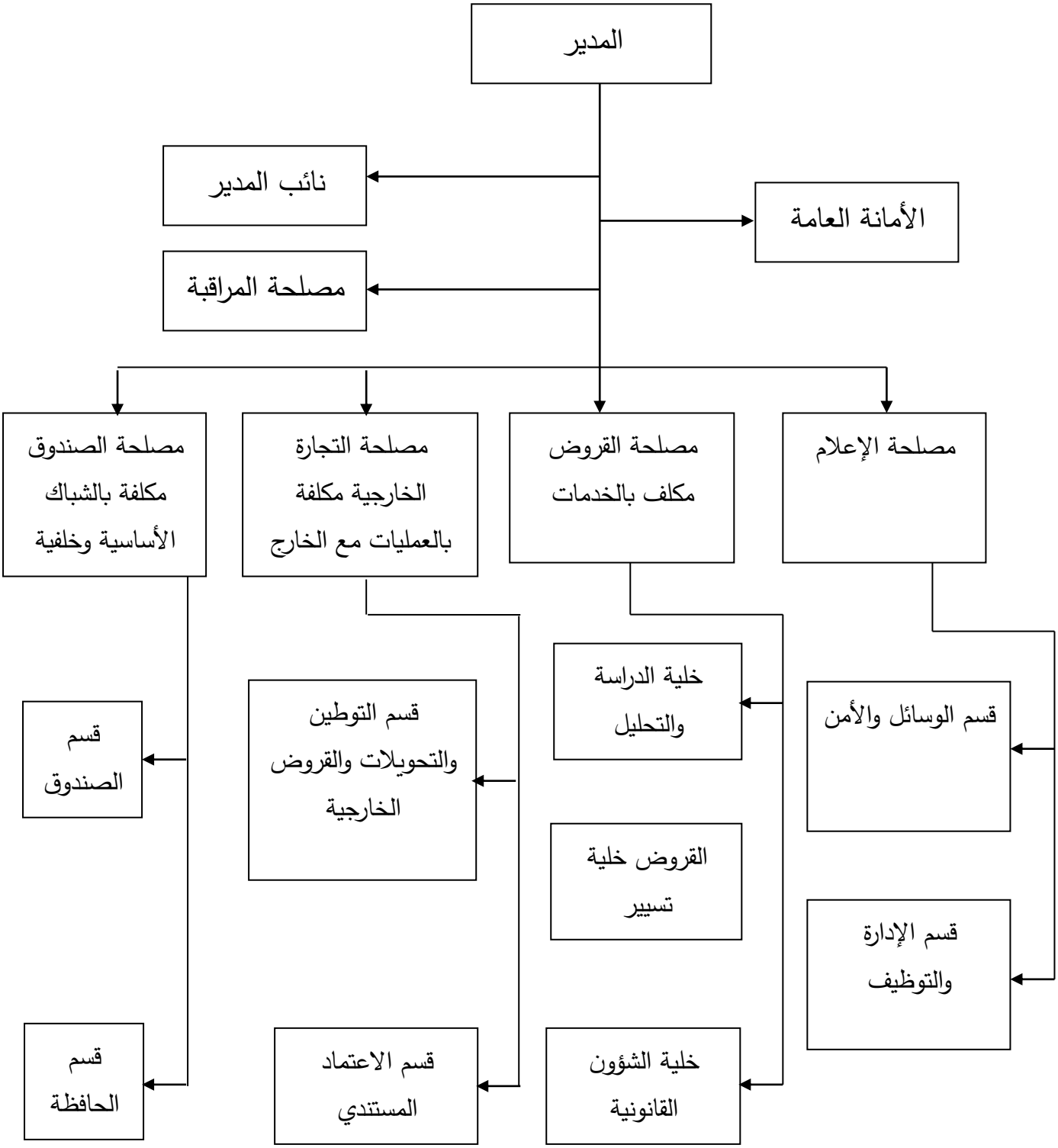


[1] معلومة مقدمة من طرف مسؤول بوكالة المسيلة لبنك CPA يوم: 2020/08/26.

**المصدر:** إعداد الطالبة بناء على معلومات من طرف مسؤول بوكالة مسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، يوم 2020/08/17.

وتتمثل مهام كل مصلحة فيما يلي:

**1-مصلحة الصندوق:** وتتولى:

- استقبال الزبائن.
- معالجة العمليات المصرفية بالدينار والعملة الصعبة، وكذا النقد الإلكتروني "البطاقات".
- فتح الحسابات وتسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق.
- تلقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر والشيكات، والقيام بتسليم هذه الدفاتر.
- تلقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات، والقيام بتسليم هذه الدفاتر.
- معالجة عمليات الإيداع "سندات الصندوق ودفاتر الادخار".
- معالجة عمليات تسليم الشيكات والأوراق التجارية والمقاصة وتحصيل الشيكات.
- تحويل وتسديد الشيكات، ومتابعة غير المدفوعة (الشيكات بدون رصيد).
- إنجاز الاحصائيات الخاصة بالمصلحة، كراء وتسديد الخزائن المديونية.
- التسيير الحسن للخزينة.

**2-مصلحة القروض:** وتقوم بما يلي:

**أ-دراسة وتحليل طلبات الزبائن على القروض:**

- استقبال طلبات الزبائن، ثم دراسة الملف وتحليل المخاطر.
- متابعة ملفات القرض، وتطور نشاط المؤسسات المقترضة.

**ب-تسيير القرض:**

- إنجاز رخصة القرض وتلقي الضمانات ثم إمضاء اتفاقية القرض.
- وضع القروض تحت تصرف طالب القرض.

- تسلم الكفالة والضمانات الاحتياطات.

إنجاز إحصائيات خاصة بالمصلحة[1].

**ج-الشؤون القانونية والنزاعات:**

- مراقبة مدى صحة الضمانات المنتقاة من الزبائن، وإرسالها إلى مجموعة الاستغلال، من أجل التأكد منها والاحتفاظ بها إلى غاية تحصيل القرض.
- متابعة الديون غير المدفوعة، والقيام بالإجراءات اللازمة لتحصيلها.
- مراقبة الملف الإداري الخاص بفتح الحسابات الجارية للمؤسسات.

**3-مصلحة التجارة الخارجية:** ووظيفتها:

- العمليات المتعلقة بالتوطين (الاستيراد والتصدير)، معالجة صفقاتها وتسييرها.
- تسيير القروض الخارجية، الاعتمادات المستندية والتحويلات.
- متابعة الضمانات الممنوحة من الخارج.
- تحصيل شيكات السفر.
- إنجاز الإحصائيات المتعلقة بنشاط المصلحة وإرسالها إلى الهيئة المشرفة.
- إعطاء معلومات فيما يخص التجارة الخارجية.

**4-مصلحة الإدارة:** تهتم بالتالي:

- تسيير الموارد البشرية وحماية الممتلكات والأشخاص.
- إنجاز ومتابعة برامج تكوينية للموظفين.
- إنجاز ميزانية الوكالة بمساهمة المصالح المختلفة ومتابعتها.
- صيانة وتسيير البيانات والعتاد، والسهر على أمن الوكالة.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك CPA، وكالة المسيلة 315، يوم 2020/08/27.

- تحسين ظروف العمل، دفع الضرائب الخاصة بالوكالة واكتتاب اتفاقية التأمين عليها.

**5-مصلحة المراقبة:** وتتولى:

- مراقبة الحسابات ومعالجة كل الأخطاء والملاحظة أثناء إنجازها والتي تسجل اختلال في التسديدات.
- إنجاز اليومية المحاسبية للوكالة وإرسالها إلى الهيئة المشرفة[1].

## المطلب الثاني: قروض وكالة مسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وملفات طلبها.

### 1-أنواع القروض الممنوحة من وكالة مسيلة لبنك القرض الشعبي الجزائري:

يسعى المكلف بالدراسات في مصلحة القروض بالوكالة إلى معرفة دقيقة واستيعاب كل حاجات الزبون، ومن ثم يتم استنتاج الرغبة التي يريدها الزبون ليوجه نحو القرض الذي يلبي هذه الرغبة مثلا:

- أن يريد تغطية الحاجات المالية من تمويلات وتسهيلات مالية.
- أن يوسع نشاطه أو يخلق مؤسسة جديدة.
- شراء معدات وأدوات لها علاقة مع طبيعة النشاط.

فكل المؤسسات بمختلف صورها القانونية وحجمها وطبيعة نشأتها لها الحق في طلب القروض التي يمنحها بنك القرض الشعبي ووكالاته، بما في ذلك فئة الشباب الحرفيين، لأصحاب المهن الحرة والموظفين ومن أهم هذه القروض نجد:

- **قروض الاستغلال:** كتسهيلات الصندوق (Facilité de caisse)، قروض الكفالات (Aval)، القروض الموسمية، الاعتماد المستندي بنسبة 7.75% ( Crédit documentaire).

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك CPA، وكالة المسيلة 315، يوم 2020/08/28.

- **قروض استهلاك:** كقروض استهلاك السيارات (Crédit Automobile).
- **قروض الاستثمار:** بمعدل فائدة 5.25% متضمنة ر.ق.م.
- **قروض الفائدة ENSEG وCNAL:** وهي مدعمة 100%، وفي هذه الحالة فإن معدل فائدة القرض والمقدر بـ 6.25% تدفعه الدولة للبنك، حيث يشترط نسبة مشاركة المستفيد من القرض في المشروع 1% أي كحد أدنى 10000000.00 دج، ويبدأ المقترض بالتسديد بعد 3 سنوات من حصوله[1] على القرض على أقساط يحددها البنك لمدة 5 سنوات.
- **قروض ENGEM:** بمعدل فائدة 5.7% مدعمة 100% من طرف الدولة (beaunifié) وكحد أقصى للمشروع 1000000.00 دج.
- **قروض عقارية:** لبناء سكن ذاتي بمعدل فائدة 6.25% على أن يساهم المقترض بـ 30% وإذا كانت مدعمة مثل: سكنات الريفية أو الجماعية فيكون معدل الفائدة 1% (خاص بـ TVA).

**ملاحظة:** نلاحظ أن القروض الاستثمارية الأقل معدلات فائدة مقارنة بالقروض الأخرى ماعدا المدعمة منها.

**2-ملفات طلب القروض:**

***قروض الاستغلال (Crédits d'exploitation):**

يتكون ملف هذه القروض من:

- طلب القرض موقع عليه من طرف المقترض شخصيا.
- القانون التأسيسي للمؤسسة.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الملكية أو عقد الإيجار لمحل النشاط.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك CPA، وكالة المسيلة 315، يوم 2020/08/29.

- 3ميزانيات محاسبية + ميزانية أخرى إذا قدم الطلب بعد تاريخ 30 جوان.
- الميزانية الحالية للسنة الحالية.
- 3 ميزانيات تقديرية بالنسبة للمشروع الجديد.
- التبرئة الجبائية وشبه الجبائية من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
- مخطط التمويل ودراسة تقنية للمشروع.
- ثلاث جداول حسابات النتائج T.C.R.

✓ في حالة القروض المقدمة للمهن الحرة تضاف إلى الوثائق:

- نسخة من ميزانية لآخر السنة مختومة.
- حساب من ميزانية لآخر السنة مختومة.
- حساب الاستغلال التقديري لسنة واحدة[1].
- نسخة مصادق عليها من شهادة الدراسات العليا مثل: الصيادلة والأطباء.
- نسخة السماح بالممارسة من طرف الولاية.

***قروض الاستثمار (Crédits d'investissement):**

يتم تكوين ملف القرض بواسطة الوثائق التالية:

**أ-الوثائق الإدارية:**

- طلب القرض موقع عليه.
- الحالة العقارية للمؤسسة.
- نسخة من القانون التأسيسي، وأخرى من السجل التجاري.
- شهادة التبرئة الجبائية وشبه الجبائية من ANDI.
- العقد مع المورد في حالة استيراد العتاد من الخارج.
- الفواتير الأولية للتجهيزات المراد اقتناءها.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك CPA، وكالة المسيلة 315، يوم 2020/08/30.

✓ **في حالة أشغال البناء:** عقد إداري أو الملكية الشرعية للأراضي الخاصة بالمشروع.

- رخصة بناء المشروع الجديد الصادر من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو وكالة الترقية ومتابعة الاستثمارات APCI، مرفقة بقرار منح التعويضات.
- 3 ميزانيات سابقة بالنشاط.
- 3 ميزانيات تقديرية للسنوات القادمة تعكس تأثير المشروع.

**ب-الوثائق التقنية:**

- دراسة تقنية واقتصادية كاملة للمشروع.
- مخطط لإنجاز المشروع، وتقديرات لعملية البناء.

✓ **في حالة المهن الحرة تضاف للوثائق:**

- رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية (أطباء + جراحة الأسنان).
- فاتورة تقديرية للعتاد الذي تنوي شراءه من الخارج.

بعد تقديم الملفات تقوم مصلحة القروض "خلية الدراسات والتحليل بالدراسة والتحقيق وفيما يخص هذه المدة، وبعد تأكيد السيد"[1].

مسير بنك القرض الشعبي الجزائري CPA أن هناك تسهيلات جديدة دخلت حيز التنفيذ رسميا، بموجب تعليمية رسمية إلى جميع البنوك العمومية والخاصة والتي ستمكن من تطوير المؤسسات الاقتصادية، أنها ملزمة بتخفيف ملفات فتح الحساب البنكي وتقليص لآجال دراسة ملفات منح القروض حيث حددت بـ 15 يوم للأشخاص و45 يوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تجسيد مشاريعها، وهذا حتما في مصلحة المواطن والبنوك.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك CPA، وكالة المسيلة 315، يوم 2020/08/30.

**المطلب الثالث: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.**

**-تقديم ملف القرض-**

***تقديم ملف القرض:**

سوف نخصص هذا المطلب لدراسة ملف قرض مقدم من طرف بنك CPA، من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

**1-الوثائق المطلوبة:**

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحض بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض، وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والإجراءات المتخذة من طرف البنك CPA لتجنب الأخطار، ولقد اقتربنا من CPA لدراسة حالة طلب قرض استغلالي مقدم من صاحبة المشروع من أجل إنشاء صيدلية وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية[1]:

**أ-طلب القرض: Demande de crédit:**

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة، والهدف من القرض، في مثالنا هذا:

*قرض استغلالي بمبلغ 10000.000.00 دج لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح صيدلية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

**ب-الوثائق الإدارية:**

- مقرر فتح مصنع.
- مستخرج من السجل التجاري Registre de commerce.

[1] يومية صوت الأحرار يوم 2016/01/04.

- شهادة عدم خضوع للضريبة Extrait de rôle تستخرج من المديرية العامة للضرائب ولا تتجاوز مدتها 3 أشهر وتحمل ملاحظة "لا شيء".
- La carte Fiscale.
- شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour.
- شهادة العمل Attestation de travaille.

**جـ-الوثائق التقنية:** وتتمثل فيما يلي:

- شهادة تثبت الاختصاص في مجال معين في حالة وجودها.
- بيان القانون التأسيسي للشركة في Le statu حالة شركة وفي حالة شخص طبيعي L'identité كما هو الحال في مثالنا.
- الضمانات الممكن تقديمها.
- الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات[1].

**د-الوثائق المالية:** وهي:

- ميزانية الثلاث سنوات الأخيرة 2017-2018-2019.
- جدول النتائج.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك CPA، وكالة المسيلة 315، يوم 2020/08/30.

**المبحث الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك "نموذج بنك CPA"**

**المطلب الأول: التحليل المالي وتقييم مشروع موضوع القرض.**

**الهيكلة المالية:**

نلاحظ تراجع للأموال الدائمة

**أ-0.61-% في سنة 2019:**

(1235840-1437059)/1235840x100=-0.16

**ب-35% في سنة 2020:**

(1271918-1235840)/1271918.100=0.35%

ويرجع هذا الانخفاض في قيمة القروض متوسطة الأجل، كما يلاحظ أن الأموال الدائمة تغطي على الأموال الثابتة وهذا ما يحقق رأسمال عامل وموجب خلال 3 سنوات فما فوق.

**التحليل المالي:**

**أ-رأس مال العامل FR:**

- رأس المال العامل = أموال دائمة – أموال ثابتة.
- نسبة رأس المال الدائم = (100.FR)/مجموع الميزانية.
- مجموع الميزانية = أصول متداولة + أموال ثابتة.

**الجدول رقم 01: رأس المال العامل ونسبته.**

| البيان / السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| أموال دائمة | 1437059 | 1235840 | 1271918 |
| أموال ثابتة | 1990544 | 1657441 | 1554467 |
| رأس المال العامل FR | −553485 | −421601 | −282549 |
| أصول متداولة | 497203 | 323432 | 340817 |
| مجموع ميزانية | 2487747 | 1980873 | 1895284 |
| نسبة FR | 0.20 | 0.16 | 0.18 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على معلومات.....

**التعليق:**

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن رأس المال كان سالب دائما ومتناقص تدريجيا من سنة إلى أخرى، وهذا يعني أن المنشأة ممولة من الأموال الدائمة، حيث انخفضت نسبة رأس المال الدائم خلال السنوات الثلاث:

نسبة 23% في سنة 2019:

(-421601—553485)/(553485).100=23%

ونسبة 32% في 2020:

(282549—421601)/(421601).100=32%

وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض الأصول الثابتة.

**ب-احتياج رأس المال العامل BFR:**

احتياج رأس المال العامل = احتياج التمويل-موارد التمويل.

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم المحققة)- (ديون قصيرة الأجل – ديون مالية).

نسبة احتياج رأس المال العامل = $\frac{(100 \cdot BFR)}{\text{مجموع الميزانية}}$.

**الجدول رقم 02: احتياج رأس المال ونسبته.**

| البيان / السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| قيم استغلال | 0 | 0 | 0 |
| قيم محققة | 0 | 0 | 0 |
| د.قصيرة الأجل | (1093) | (1093) | (1093) |
| د.مالية | 6118 | 6118 | 6118 |
| BFR سالب | 4785 | 4785 | 4785 |
| نسبة BFR بالنقصان | %2.52 | %2.71 | %2.91 |

**التعليق:**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتياج رأس المال العامل سالب في كل السنوات، مما يدل أن موارد المؤسسة أكبر من استعمالاتها، وأن لها قدرة على تحويل احتياجات الدورة بواسطة ديون قصيرة الأجل وهذا ما يفسر زيادة انخفاض نسبة BFR بـ 0.2% في سنة 2019 و0.23% في سنة 2020 أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى موارد أخرى.

**ج-الخزينة TR:**

الخزينة = (رأس المال العامل – احتياج رأس المال الدائم).

TR=FR=BFR

**الجدول رقم 03: الخزينة.**

**الوحدة: 1000.**

| البيان / السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| FR | 553485 | 421601 | 282549 |
| BFR | (-4785) | (-4785) | (-4785) |
| TR | 548700 | 416816 | 277764 |

**التعليق:**

الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يعود إلى زيادة رأس مال العامل حيث ارتفعت بنسبة 18.04% في سنة 2019.

(81521-548700)/548700.100=18.04

ونسبة 9.18 في سنة 2020:

(81521-277764)/277764.100=9.18%

وهذه الزيادة في الخزينة ليست في صالح المؤسسة وبالتالي على العميل أن يستثمر أمواله.

**الجدول رقم 04: مؤشرات الهيكلة المالية.**

| البيان / السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| FR | 553485 | 42601 | 282549 |
| BFR | -4875 | -4875 | -4875 |
| CA | 473670 | 474074 | 474284 |
| المؤشر (1) بالأيام | 52 | 62 | 68 |
| المؤشر (2) بالأيام | 4 | 4 | 4 |

**التعليق:**

نتيجة المؤشر 1 و2 إيجابية على المالية، حيث تستطيع اكتساب أموالها من الزبائن في مدة زمنية تسمح لها بتسديد ما عليها لمورديها.

**4-مؤشرات التوازن المالي:**

**أ-نسبة التمويل الدائم:** نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأموال الثابتة)>1.

**ب-نسبة التمويل:** نسبة التمويل الذاتي = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة}} > 1$

**الجدول رقم 05: نسبة التمويل الدائم والتمويل الذاتي.**

| السنوات / البيان | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| الأموال الدائمة | 1437059 | 1235840 | 1271918 |
| الأموال الخاصة | 225730 | 230908 | 230801 |
| الأموال الثابتة | 1990544 | 1657441 | 1554467 |
| نسبة التمويل الدائم | 1.35 | 1.45 | 1.54 |
| نسبة التمويل الذاتي | 1.16 | 1.28 | 1.39 |

**التعليق:**

نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد تجعل المؤسسة تعمل في أمان، إضافة إلى أن هذه النسبة في تزايد حيث قدرت الزيادة بـ 7.40% في سنة 2019 وبـ 6.20% في سنة 2020 مما يعني أن المصنع يتمتع بهيكلة مالية جيدة.

أما بالنسبة للتمويل الذاتي فهي الأخرى إيجابية أكبر من 1 مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة وأن المؤسسة لم تعتمد في تمويلها للاستثمارات على الديون مما يؤكد أن سياستها استثمارية جيدة.

**5-معدل الاستقلالية المالية "الملاءمة":**

معدل الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة/مجموع الديون)>1

**الجدول رقم 06: الاستقلالية المالية.**

| البيان / السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 170610 | 170610 | 170610 |
| مجموع الديون | 36707 | 30589 | 24471 |
| معدل الاستقلالية المالية | 4.64 | 5.56 | 6.97 |

**التعليق:**

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن هذه المؤسسة مستقلة ماليا، مما يشجع البنك على تقديم قروض لها دون خوف لتمتعها بقدرة كافية على تسديد والإقراض.

**6-نسبة السيولة الصافية المختصرة:**

**الجدول رقم 07: احتياج رأس المال ونسبته.**

| البيان / السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| قيم جاهزة | 79 | 93 | 161 |
| نتيجة الدورة الصافية | 55120 | 60191 | 60191 |
| مجموع الديون | 36707 | 30589 | 24471 |
| نسبة السيولة الصافية | 1.50 | 1.73 | 2.00 |

**التعليق:**

بما أن نسب السنوات الثلاثة أكبر من الواحد، فهذا يعني أن القيم الجاهزة والأرباح الصافية تغطي الديون في الأجل القصير.

**7-مؤشرات المردودية:**

المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة.

مردودية رقم الأعمال = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

**الجدول رقم 08: مؤشرات المردودية.**

| السنوات / البيان | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| النتيجة الصافية | 55120 | 60298 | 60191 |
| الأموال الخاصة | 170610 | 170610 | 170610 |
| رقم الأعمال | 473670 | 474074 | 474284 |
| المردودية المالية | 0.33 | 0.36 | 0.36 |
| مردودية رقم الأعمال | 0.12 | 0.13 | 0.13 |

**التعليق:**

تظهر المردودية للسنوات الثلاث إيجابية، رغم انخفاض طفيف في النتيجة الصافية لسنة 2019 ونفس الشيء بالنسبة لمردودية رقم الأعمال.

**8-التدفق النقدي:**

التدفق النقدي = النتيجة + مخصصات الاهتلاك.

التمويل الذاتي = التدفق النقدي – النتيجة الموزعة.

**الجدول رقم 09: التدفق النقدي.**

| السنوات / البيان | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| نتيجة الدورة | 55120 | 60298 | 60298 |
| مخصصات الاهتلاك | 19417 | 14167 | 14167 |
| التدفق النقدي | 74537 | 74465 | 74358 |

**التعليق:**

نلاحظ اختلاف متوالي خلال 3 سنوات وهذا راجع لعدم توزيع نتيجة الدورة وذلك وفقا لسياسة المؤسسة من أجل تطوير نشاطها وتوفير الموارد الخاصة.

**9-تقييم الحالة المالية للمشروع:**

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة وبالنسبة للتدفق النقدي فهو إيجابي يعني التقدم في عمليات التشغيل، مما يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، وبذلك ترتفع إمكانية تجاوز الحالات الطارئة.

كما أن قدرة العميل على السداد جيدة حيث تغطي الأموال الخاصة الديون المترتبة على المؤسسة أما نسبة التمويل الدائم فنشير إلى أن المشروع في أمان يمكنه تجنب المخاطر، ونتائج الدورات الثلاث المقدرة سوف تسمح بتغطية التكاليف وتحقيق أرباح تمكنها من تسديدها بمثل 6118000 دج سنويا مع زيادة في رأس مال المصنع.

وبعد دراسة السوق توضح أن الطلب على المنتوج في تزايد والعرض محدود والمنافسة قليلة، إضافة إلى الضمانات التي سبق الاطلاع عليها التي التزم بها الزبون (س ر) وبعد تحليل كل المؤشرات، تمكن بنك القرض الشعبي CPA ممثلا في وكالة المسيلة 315 بالخروج بتقييم نهائي، وتمت موافقة على منح القرض بالتنسيق مع المديرية الجهوية بسطيف والمركزية بالعاصمة.

وبعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون (س.ر) لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة التسيير وتفقد حالة الضمانات المقدمة.

**المطلب الثاني: تقييم عملية منح قروض الاستثمار بوكالة مسيلة لبنك CPA.**

من خلال التربص الذي قمنا به في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بمسيلة وبالأخص بمصلحة القروض، وبناء على مكانة هذه المصلحة والأهمية التي تحظى بها لدى البنك، لاحظنا وجود تنسيق بين الإطارات والأعوان المكلفين بدراسة طلبات القروض، وكذلك خبرتهم وكفاءتهم في تحليل وأخذ القرارات المتعلقة بالزبائن معتمدين في ذلك على مختلف الوسائل العلمية الدقيقة كالتحليل المالي، المحاسبة ونظام الإعلام الآلي الذي لا غنى عنه في هذه المصلحة.

وبما أن الدراسة التطبيقية اقتصرت على قروض الاستثمار، فقد ارتأينا تخصيص جانب من الدراسة في عرض حجم قروض الاستثمار مقارنة بالقروض الأخرى، علما أن هذا التفاوت في منح القروض يكون مخططا له من الهيئات العليا تماشيا مع أهداف السياسة النقدية والمالية والاقتصادية ككل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 10: إجمالي القروض الممنوحة من وكالة مسيلة لبنك CPA.**

| السنوات / البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| قروض الاستثمار | 2550000000 | 53200000000 | 87900000000 |
| قروض الاستغلال | 6100000000 | 3800000000 | 4600000000 |
| قروض أخرى | 255000000000 | 33000000000 | 53000000000 |
| إجمالي القروض | 57100000000 | 90000000000 | 144900000000 |

**مصدر:** معلومات من مسؤول بمصلحة بوكالة المسيلة لبنك CPA.

**الشكل رقم 07: منحنى قروض وكالة معينة لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA.**

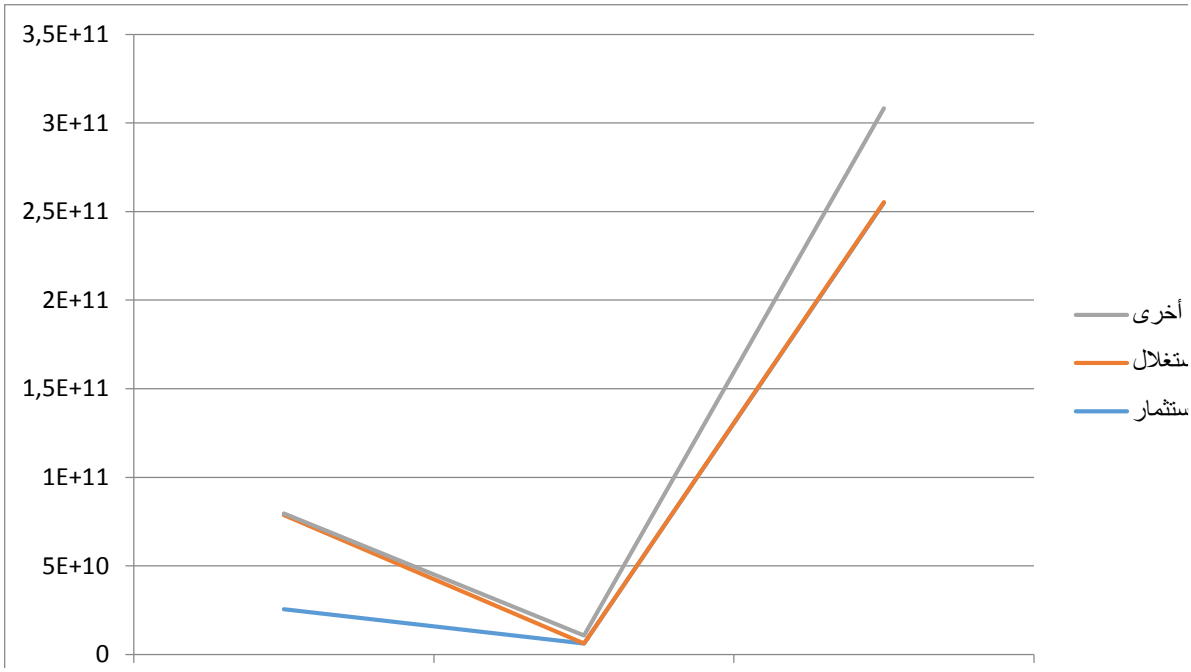


**مصدر**: معلومات من جدول 11.

**الشكل رقم 8: توزيع قروض بنك CPA وكالة المسيلة**

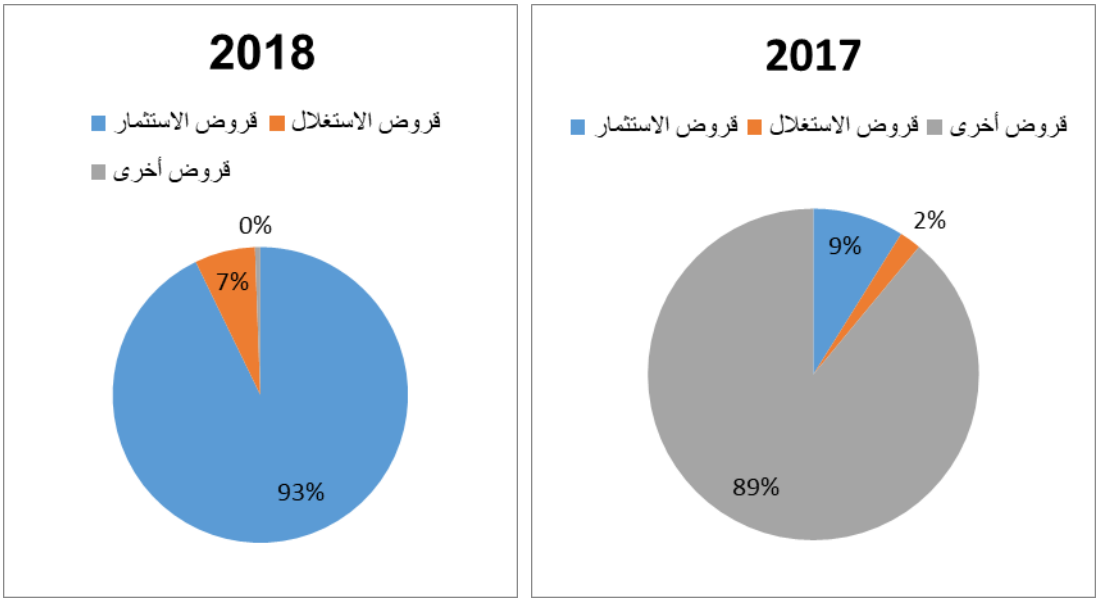

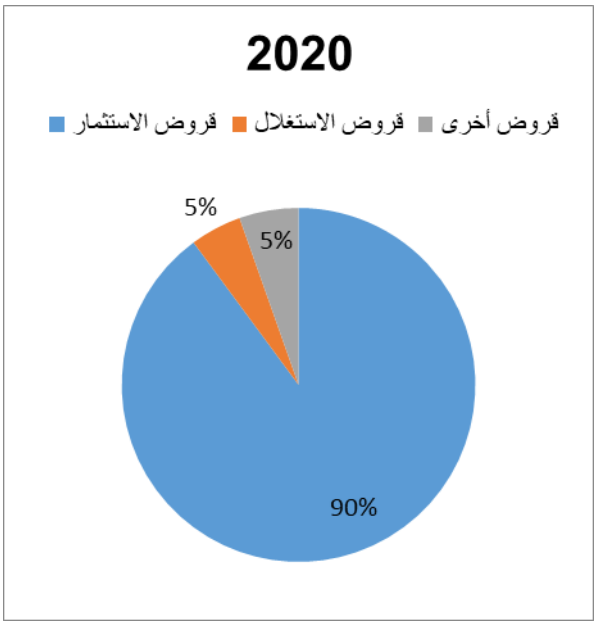


**المصدر**: معلومات من الجدول رقم 11.

**تحليل النتائج:**

من خلال معطيات الجدول رقم 11، يتبين أن لنا قروض الاستثمار تمثل أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة خلال السنوات الثلاثة الماضية، كما أنها ازدادت في سنة 2019 بنسبة 108.6% وفي سنة 2020 بـ 64% على قرار قروض الاستغلال التي تراجعت بنسبة 37.7% في سنة 2019 وازدادت بـ 21% في 2020 أما القروض المتبقية فارتفعت بـ 41% في 2019 وبنسبة 60.6% في 2020.

من خلال الدراسة التطبيقية التي شملت قرضا استثماريا وباستخدام أحد المؤشرات والنسب الملائمة التي تعكس وضعيتها لتقديم إمكانية السداد وكذا إمكانية حدوث مخاطر استخلصنا إلى أن المصنع له القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ولديه مردودية جيدة كون منتج واسع الاستهلاك، وهذا ما يجنبه المخاطر التجارية، إضافة إلى سمعة العميل الجيدة وخبرته وكفاءته في إدارة المشروع وبناء على الوضعية المالية الجيدة للمصنع وكذا الضمانات المقدمة قبل طلبها لتفعيل هذا الاستثمار المربح.

## خلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مساهمة القروض في تمويل المشاريع التي تمثل أهم الاستثمارات، فبموجب هذا التمويل تتحقق أهداف المؤسسات من أرباح واستمرارية وبالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي، وما استخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة، هو أن للقروض دور كبير في تفعيل الاستثمارات الممولة من طرف البنوك حيث تقوم بدراسة تحليلية دقيقة تسمح بتقييم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة والتنبؤ بها مستقبلا، وهذا ما يضمن للمشاريع النجاح واختصار الوقت.

# خاتمة

## خاتمة

من خلال الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على القدرة الاقراضية للبنوك وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم أدوات ونظريات السياسة النقدية وكدا التطرق إلى القروض البنكية وانطلاقا من التساؤلات المطروحة المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في فصلين تمكنا إلى الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية على المستوى النظري

اتضح من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وادواتها وأهدافها وتطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية ان للسياسة النقدية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والاشراف على النشاط الاقتصادي

إن السياسة النقدية أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في أدوات غير مباشرة وتضم كل من معدل إعادة الخصم وسياسة سوق المفتوحة وسياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري اما الأدوات المباشرة فتضم سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض اما الأدوات المكملة فتضم توجيهات ونصائح وعمليات التفتيش المباشرة على عمليات البنوك حيث يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتحقيق اقصى إنتاجية من هذه الأموال كذلك لا يمكن انكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام الذي يمكن ان تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الاستثمار وأخيرا تعتبر الأدوات النقدية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق معدلات معتبرة من النمو الاقتصادي

في الفكر الكلاسيكي يعتمدون على قانة نساي للأسواق الدي مفاده ان العرض يخلق طلبه الخاص والذي يرتكز على المهمة الحيادية للنقود تمتد لتشمل مرافق محدودة اما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة النقدية متدخلة في كافة المجالات وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والأيديولوجية والاحداث المتعدد التي أجبرت السياسة النقدية على التخلي عن مفهوم الحياد على المستوى التطبيقي.

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على ايراداته اذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته لذلك تولي البنوك التجارية القروض عناية

خاصة باعتبارها من اهم عوامل خلق الائتمان والتي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول كما ان منح القروض يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي يخدمه.

ان القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني اذ انها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة فالقروض تعتبر اهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم ابقائها جامدة كما تعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الاقراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق اهداف متعددة كزيادة الإنتاج والاستثمار من حيث الكمية والنوعية حتى يتحقق النمو والاستقرار الاقتصادي وبالتالي الوصول إلى الفائض الإنتاجي الذي يحفز على التصدير ويقلل من الاستيراد وتبرز هذه الفعالية من خلال

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على العقود والوعد بالوفاء.
- الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية راس المال وخلق قيمة مضافة.
- تحويل المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض راس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وافادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
- القضاء على البطالة واستغلال الموارد البشرية المؤطرة وذلك باعطائها الفرص الكفيلة بتجسيد طموحاتها على ارض الواقع مما ينوع الاستثمار ويفعله.

ان تحليل ودراسة المشاريع الممولة من طرف البنوك يكفل حسن تسييرها مما يفعل مردوديتها تشجيع الافراد على التعامل مع الأسواق النقدية وتقديم ادخارهم وبالتالي منع تسرب الأموال إلى الخارج اذا ما توفر في الداخل العائد والضمان والثقة في البنوك وبهذا فان الأرباح تخص جميع الأطراف ومنه فان مساهمة القروض في تنمية الاقتصاد لهو دليل على انه تجسيد لسياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوطين الشئ الطي يجعلها اكبر مصدر لتمويل المشروعات وفعالياتها وأهميتها تعد طاقة لمواجهة التطور

الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية استطعنا الوصول إلى مجموعة نتائج موافقة للفرضيات وهو ما يجعلنا نقدم على اعطاء التوصيات التالية:

- ينبغي على السلطة تسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلائم ومتطلبات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر
- يجب على السلطة النقدية تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على اخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لها بهدف تجنب التأثيرات السلبية التي قد تحدثها على السياسة النقدية
- ينبغي التخطيط للسياسة النقدية وتنفيذها بشكل متناسق مع باقي السياسات الاقتصادية للتمكن من تحقيق أهدافها بأكبر قدر من الفعالية
- ضرورة مواصلة اصلاح الجهاز المصرفي والمالي بشكل عميق حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني والتكيف مع التطورات العالمية بكفاءة وفعالية
- محاولة الاقتراب من الصيغ التمويل الإسلامية والاستفادة منها

وعلى ضوء دراستنا توصلنا إلى معرفة دور السياسة النقدية وأهمية قروض الاستثمارية في الاقتصاد الوطني ودور القطاع المصرفي في تمويله في إطار التمويل الغير المباشر وحيوية الموضوع وأهميته جعلتنا نكتشف ان هناك جوانب يجب مناقشتها ودراستها وهي لا تندرج ضمن اشكاليتنا بل تمثل تساؤلات نود ان يهتم بها الطلبة في الدفعات الموالية وهي:

- ما مدى فعالية التحليل المالي والنقدي في منح قروض الاستثمار؟ وهل تتحكم فيه البنوك الجزائرية وهذا ضمن مقارنة بين بنكين او أكثر؟
- ما مدى اعتماد أصحاب القرار في منح القروض الاستثمار على التحليل المالي ضمن الإطار الكلي لدراسة ملف القرض؟
- هل يمكن ارجاع تعثر القروض المصرفية لضعف الاهتمام بالتحليل المالي ام ان هناك أسباب أخرى وجيهة؟

وفي الاخير نؤكد على أهمية وحيوية الموضوع وخاصة لبحث موسع في شتى التخصصات وهي محاولة لا تدعي فيها الامام الكامل لجوانب الموضوع، ونلتمس من اساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي التوجيه والنقد وهذا يشكل حافزا لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولا: الكتب

1. أكرم حداد، شهور متولول، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

2. أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1994.

3. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ضمن التحليل الاقتصادي الجزئي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015م-1436هـ.

4. بن حمودة سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006.

5. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

7. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء السوق المالية، دار هناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

8. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999.

9. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.

10. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998.

11. عمر صفري، التحليل الاجتماعي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر 2005.

12. عوض غافل وإسماعيل ديلمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر، العراق 1990.

13. عوض فاضل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2014.

14. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1981.

15. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

16. محمد خليل برعي، عبد الهادي سويغي، النقود والبنوك، مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984.

17. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978.

18. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.

**ثانيا: المذكرات ورسائل التخرج**

19. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال 2000-2009، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(3)، الجزائر 2011.

20. بن العارية حسين وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية –حالة الجزائر- خلال 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال وأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوضوف المسيلة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017.

21. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2008، 2009،

22. رسول حميد، العولمة وضرورة تفصيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

**ثالثا؛ المجلات العلمية**

23. عبد الحميد القاض، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر، مكتبة الإسكندرية، العدد 335 يناير، 1974.

24. محمد زكي الشافعي، النظم المصرفية في بلدان متخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط اليومي، القاهرة، مصر، 1957.

**رابعا المراجع باللغة الأجنبية**

25. Suraj B.Gupta, Monetary Economics, (Del Hi.S. chand and company LTD, 1996).

26. Shaw, An introduction on the theory of Macro economic Poliay, (Martin-Roberson, ed, 1977).